في انعقاد الاجماع فلا دلالة فيها على ذلك قال المصنف والجواب عنه مع التضعيف
الذي ذكرناه ان الصحابة انما سوغت للتابعين الاجتهاد معهم عند اختلافهم اعني
عند اختلاف الصحابة ولا يلزم من الاعتداد بقول التابعي مع اختلاف الصحابة الاعتداد
بقول التابعي مع اتفاق الصحابة الذي هو محل النزاع ولهذا فان قول التابعي يعتبر
بعد انقراض عصر الصحابة اذا لم يكن معهم اتفاق وغير معتبر اذا كان على خلافه فافهم
ولم يذكر المصنف للمخالف دليلا ونحن احتج على ما ذهب اليه بالنص والاثر والمعقول
اما النص فمن الكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى لقد رضي الله عن
المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة ولا يكون راضيا عنهم الا اذا كانوا غير فاعلين
على شيء من المحظورات ومن كان كذلك كان قوله حجة واما السنة فقوله عليه السلم
اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وقوله عليكم وسنة الخلفاء الراشدين من
بعدي عضوا عليها بالنواجد وقوله لو انفق احدكم مل الارض ذهبا ما ادرك
مد احدهم ولا نصيفه وذلك يدل على ان التابعي اذا خالفهم لا يكون الحق معه بل
معهم واما الاثار فما روي عن علي رضي الله عنه انه نقض على شريح حكمه في اربع عم احدها
اخ لام حين جعل المال كله للاخ للام ومنها وما روي عن عايشة انها انكرت
على ابي سلمة بن عبد الرحمن خلافه لابن عباس في هذه المتوفى عنها زوجها وهي حامل
وزجرته عن مجاراته للصحابة وكلامه في ماسلم وقالت فروج بصبيح مع الديك
واما المعقول فلان الصحابة لهم على غيرهم مزية الصحبة للنبي صلى الله عليه وسلم
وشهادة التنزيل وسماع التاويل منه عليه السلام ولذلك مدحهم وقال
خير القرون القرن الذي انا فيه وذلك يدل على ان الحق معهم لا مع من خالفهم
والجواب عن الآية انا نخصه باهل بيعة الرضوان ولا اختصاص لها
بالاجماع بلا نفاق والجواب عن الاخبار ما تقدم في المسئلة التي قبل هذه
والجواب عن الاثار انما يقض على حكم شريح فلم لا يكون قوله غير معتبر بل انما
نقضه بطريق الاستدلال والاعتراض كما تقدم فلان كتاب فلان او
كلام فلان اذا اعترض عليه ويحتمل انه نقضه بقاطع اطلع عليه الاترى انه لما حكم
عليه في مخاصمته بخلاف رايه لم ينقضه ولم ينكر عليه لكونه لم يظهر له ذلك نص

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)